

ازدواج الجنسية ورثة الولاء

المجتمع وتزييف الفتن وتجنيد الموالى وإضعاف الاقتصاد وتهديد الأمن القومي.

اندهشنا وغضبنا لاستقواء بعض الأميركيين من أصل مصرى بحكومات بلادهم للضغط على مصر في أمر سياسية ودستورية، بدلاً من الدهشة والغضب كان علينا أن ندرك أن الولاء والانتماء لا يعرفان الأزدواج أو التجزئة.

علينا أن نعترف أننا خطأنا عندما سمحنا لنحصل على جنسية أجنبية أن يظل مصرى الجنسية وأن يحمل جوازاً مصرياً، علينا أن تتوقف عن السماح بازدواج الجنسية حتى لا تدفع مصر ثمن زيف الولاء وحتى تعرف الهوية

تعريفاً صحيحاً، علينا لا نصدر جوازات سفر مصرية لحاملي الجنسيات الأجنبية. ويعنى هذا أن تقصر الحقوق السياسية على المصريين دون غيرهم مثل حق الانتخاب والترشيع وتولي المناصب العامة والمشاركة في الحياة السياسية بما في ذلك النشاط الحزبي والجمعيات. ويكون للمتجمسين بجنسيات أخرى كامل الحق في ممارسة أنشطة الاستثمار والأعمال طبقاً للقواعد العامة التي ينظمها قانون الاستثمار.

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق



د. مصطفى الرفاعي

مصرى أملأ فى أن يكون لهم في يوم ما ثقل سياسى في بلادهم للتاثير على سياساتها تجاه مصر والشرق الأوسط وحتى تكون هذه السياسات أكثر عدالة ووحدة، ولم يحدث شيء من ذلك بل ما نشهده هو رغبة من أولئك في التدخل في الشأن المصرى الداخلى وفي مهاجمة الأوضاع فى مصر. الطبلة السياسية المصرية عامرة بقدر متزايد من الصراعات والخلافات والاتجاهات والفتن، ولا تحتاج إلى تدخلات خارجية أو استقواء بالدول الأجنبية، ويشهد على ذلك المواقف والأحداث التي تتعرض لها مصر حالياً من التحالفات الامبرالية التي تستهدف إضعاف الدولة واحتراق

يتطلب الحصول على الجنسية الأمريكية أن يكون الولاء والانتماء للولايات المتحدة فقط دون غيرها، ويتحقق ذلك بأداء قسم الولاء أمام إدارة الهجرة والجنسية، وبديهى أن يسبق منح الجنسية التحرى عن طالب الجنسية للتحقق من أنه سيكون مخلصاً لوطنه الولايات المتحدة ومحافظاً على مصالحه دون غيرها. من هنا فإبني أعجب من أن يفترض المشرع المصرى إمكانية ازدواج الولاء والانتماء بالنسبة للمصريين الذين انتقلوا إلى بلاد آخر مثل الولايات المتحدة وأصبحوا مواطنين أمريكيين.

فمصر ليست ولاية أمريكية . وافتراض أن السماح بازدواج الجنسية يصب في صالح مصر هو افتراض خاطئ أن الدولة المانحة للجنسية لا تسمع بذلك وتعتبره إخلالاً سم الولاء . وإذا كانت بعض الدول المانحة للجنسية تتغاضى عن ستفاظ المواطن بجنسيته الأصلية فلا يجوز اعتبار ذلك تعارضًا مع قسم الولاء بل لا بد أن يتفق معه تماماً لأن أساس أن يوظف ازدواج الجنسية لخدمة سياسات خططات الدولة الأجنبية التي غالباً لا تكون في صالحنا . وقد نشأ عن هذا الوضع الخلخل تشكيل تنظيمات سياسية